http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2010) السنة الثامنة - الأربعاء (12) كانون الثاني 2011

نقطة ضوء

حق العراق وواجب العرب

حازم مبيضين

من حق العراق، بل من واجبه رفض فكرة انعقاد قمة عربية برئاسته في أي مكان آخر غير بغداد، ومن حق العراقيين على قادة الأمة أن يحضروا جميعاً إلى عاصمة الرشيد التي تركوها وحيدة، وعرضة للتجاذبات السياسية الإقليمية والدولية، مكتفين بالتنديد بالنفوذ الأجنبي الذي يسيطر على سياساتها، صحيح أن الوضع الأمني يثير بعض المخاوف، لكن هذا الهاجس يجب أن يتم استبعاده بعد تشكيل لجنة أمنية عليا لضمان أمن القمة، وبعد أن أعلن أمين عام الجامعة العربية عن ارتياحه من الإستعدادات العراقية، التي قال إنها على درجة عالية جداً من الكفاءة.

الذين يهددون بتفجير القمة، كانوا قبل فترة يتهمون الحكومة العراقية بالانعزال عن محيطها العربي، والرضوخ لمشيئة إيران، ومع أن إيران دولة اسلامية ويرفع المهددون شعارات إسلامية، ولكن بنفس طائفي تفوح منه روائح نتنة، ولعل هذا ما يدعو القادة العرب للإصرار على التئام قمتهم في بغداد بغض النظر عن التهديدات الفارغة، الصادرة عن جماعة مغمورة تسمي نفسها أنصار الإسلام، وصفت القادة العرب بالطواغيت، وأكدت استعدادها لتنفيذ ما وصفته الواجب الشرعي، باستهداف أي عنوان تجاري أو سياسي، وشنت هجوماً لاذعاً على جامعة الدول العربية، ووصفتها بأنها صنيعة بريطانية صليبية، أنشئت بهدف منع قيام الجامعة الإسلامية، وهذا توصيف جديد ومفاجئ للجامعة، ينطلق أيضاً من فكر منغلق يرفض الآخر ولايعترف به.

في عراق اليوم ثمة حراك سياسي لا يهدأ، وهناك ديمقراطية وليدة تسعى لتثبيت نفسها، في مواجهة قوى شد عكسي تمتلك الكثير من أوراق اللعب، فهي في بعض الاحيان تتستر بالاسلام وهي تسعى لفرض رؤيتها على الآخرين، دون النظر بعين الاعتبار إلى التعددية الدينية والمذهبية والاثنية، ودون احترام لحق الآخرين في معتقداتهم وقناعاتهم، وبما يستوجب من القادة العرب دعم العملية السياسية الهادفة إلى الانتقال بالعراق إلى مصاف الدول الديمقراطية، ما دام الجميع يعلنون إيمانهم بها، ومن حق العراقيين على أمتهم أن يستمعوا لهم وهم أصحاب دور ريادي في الإطار العربي، وهو دور يتحول اليوم إلى دور قيادي، خصوصاً وأن رئيس الوزراء العراقي يؤكد التزام العراق بانتمائه العربي، ويعلن أنه سيطرح على القمة موضوعات حول العراق، وعلاقته بدول الجوار.

القمة العربية المقبلة يجب أن تنعقد في بغداد، وقد اتخذت السلطات العراقية كل التدابير لانجاحها لأنها ترى في انعقادها في دار السلام، دعماً سياسياً كبيراً يقدمه العرب إلى العراق في ظروفه الراهنة، حيث أن احتضان بغداد لقمة عربية بعد قطيعة طويلة، سيكون أفضل عودة إلى الحضن العربي، في ظل رغبة العراق بعودة علاقاته مع جميع الدول العربية، وتمنيه بعودة دبلوماسية واقتصادية واستثمارية، يكون لها أثرها الايجابي على العراقيين، وفي ظل التزام العراق بجميع القرارات الدولية التي صدرت بحقه، واستعداده لحل كل الخلافات وتسوية جميع الأمور العالقة، وهو يؤكد أن عقد القمة في بغداد رسالة مهمة إلى العالم بان العراق ملتزم بمحيطه العربي ومتمسك بالتواصل معه.

حين ابتعد العرب عن العراق فانهم غطوا ذلك باتهامه بالابتعاد عنهم، واليوم فإن بغداد تمد ذراعها للقادة العرب، وتفتح صدرها لهم، وتعلن تمسكها بانتمائها القومي، وتؤكد حرصها على تواجدهم في كل جزء منها، مثلما تؤكد حرصها على ضمان أمنهم من الارهاب، وهم يعرفون جميعاً أن الارهاب يستهدفهم وهم في عواصمهم، ولا يوفر أحداً منهم أو من مواطنيهم، وهم اليوم مدعوون للوقوف إلى جانب العراقيين، وهم يشكلون رأس الحربة في مواجهة الارهابيين، وإلى جانب شعوبهم التي يترصدها خطر هذا الطاعون، ولن يتم ذلك إن هم لم يعقدوا قمتهم في عاصمة الرشيد، ليؤكدوا أنها مدينة السلام، وأنهم قاموا ببعض واجبهم تجاهها، وأوفوا للعراقيين بعض حقهم على الأمة.

كتل خاسرة تنتقد آلية "التعويضية".. ورؤساء الكتل يمنحون المقاعد لمن لا يستحق

طالباني: الالتفاف على إرادة الناخب انتهاك للديمقراطية

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

شدّد رئيس الجمهورية جلال طالباني على ضرورة احترام إرادة الناخب العراقي، واعتبر ان الالتفاف على هذا الحق يعد انتهاكاً للأسس الديمقراطية ومناقضاً للدستور.

جاء ذلك خلال استقبال طالباني امس الاول في بغداد عددا من المرشحين في القوائم المختلفة ممن لهم الحق في أن يشغلوا مقاعد زملائهم في قوائمهم الذين استوزروا ولكنهم حرموا منها واستبدلوا بغيرهم من المرشحين الذين تقل اصواتهم عنهم بكثير.

وفي اللقاء رحب الرئيس طالباني بالحضور، وعبّر عن تعاطفه مع قضيتهم، مشيراً إلى انه لا يجوز تمرير هذا الالتفاف على القانون كونه مخالفا للديمقراطية والقانون وإرادة الناخب العراقي؛ لأن المرشحين حصلوا على اصوات الناخبين من خلال القائمة المفتوحة، والذي يعطيهم الحق في أن يكونوا اعضاءً في مجلس النواب.

وأكد رئيس الجمهورية ان مسؤوليته هي حماية الدستور والدفاع عنه وعن الحريات، لذا فهو يتضامن مع قضيتهم، مشدّداً على أنه يتحتم على الجميع احترام إرادة الشعب وعدم الاستهانة بها. مطالباً بالحفاظ على النظام الديمقراطي الجديد في العراق، كون تقدم بلادنا منوطا بتقدم ديمقراطيته.

بدوره جدّد الدكتور ابراهيم بحر العلوم باسم الحضور التهنئة للرئيس طالباني بمناسبة اعادة انتخابه لولاية ثانية متمنيا ان يشهد العراق في عهده مزيدا من الازدهار، مشيرا الى تطلع الشعب العراقي الى دور فخامته الفعال في المرحلة القادمة.

واستعرض الدكتور بحر العلوم مشاكل عدد كبير من المرشحين في القوائم الانتخابية الفائزة ممن لهم الحق في أن يشغلوا مقاعد زملائهم في القوائم نفسها، بعد ان تسلموا مناصب وزارية لكن رؤساء قوائمهم اختاروا مرشحين آخرين ممن حصلوا على اصوات اقل بكثير منهم، وأوضح بحر العلوم انهم جاءوا لبيان مشكلتهم، ويتطلعون إلى تضامن فخامته معهم ووقوفه إلى جنبهم بصفته حاميا للدستور.

وتحدث الحضور عن المشاكل التي يواجهونها مقدمين شكرهم الكبير لفخامة الرئيس طالباني على الاستجابة السريعة وعلى تضامنه، وعبروا عن أملهم في ان يقوم فخامته بلعب دوره لحل هذه المشاكل، كما لعب دورا رياديا في حل الازمات والمشاكل المستعصية، واصفين فخامته بالحامي والمدافع عن حقوق العراقيين .

يشار الى ان القانون الذي يحكم توزيع المقاعد التعويضية ومقاعد الاستبدال هو قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون ٤٩ لسنة ٢٠٠٧، حيث اشارت الفقرة (الاولى) المادة (٢) الى ان في حال استبدال عضو بدل الاخر لسبب ما يشترط ان يكون البديل من القائمة نفسها، فأذا كان المقعد الشاغر ضمن المقاعد التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي على ان يكون المرشح من بين الذين سبق للمفوضية ان صادقت على ترشيحهم لخوض الانتخابات بغض النظر عن المحافظة.

الحزب الشيوعي اعترض على التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات والذي وحسب ما يقول قياديون فيه انه انتزع رغبة الناخب واعطاها الى الكتل الفائزة في الانتخابات الاخيرة.

عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي رائد فهمي اشار في اتصال هاتفي مع "المدى" امس، إلى ان التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات حجمت من المشاركة، حيث كان من المفترض ان تعطى المقاعد التعويضية الى اعلى الخاسرين، موضحا ان الكتل السياسية عملت على تشويه مفهوم المقاعد التعويضية عندما اعطتها الى الكتل الفائزة بتغييرها للقانون، مبديا اعتراضا على هذه التعديلات كونها تتعارض مع الدستور فضلا عن انها غير واقعية.

على ما يبدو ان التعديلات اخرجت الكتل التي لم تجتز العتبة الانتخابية من لعبة توزيع المقاعد التعويضية كونها حصرت توزيعها بالكتل التي تمتلك نواباً في البرلمان.

الامر لم ينته الى هذا الحد انما احتج اعضاء كتل سياسية لم يحصلوا على مقاعد في البرلمان على ترشيح رؤساء كتلهم الآخرين حصلوا على اصوات اقل منهم، بينما هم بحسب توصيف قانون الانتخابات "الخاسر الاكبر" وهم الاولى بنيل المقاعد النيابية.

الخبير القانوني طارق حرب اوضح لـ"المدى" ان رئيس الكتلة هو بمثابة الممثل القانوني لها فهو صاحب الشخصية الاعتبارية امام المفوضية العليا للانتخابات، وهو صاحب الحق في ترشيح اي مرشح دون النظر الى عدد الاصوات التي حصل عليها، مستدركا بالقول " اذا كان الامر متعلقاً بالمقاعد التعويضية فلا يقيد رئيس الكيان بمحافظة دون اخرى، اما اذا كان الامر متعلقاً باستبدال النواب لسبب الوفاة او الاستيزار او الاستقالة او غيرها من الاسباب المنصوص عليها في القانون فيقيد رئيس الكتلة بمحافظة السلف في اختيار النائب الخلف، واذا لم يكون في محافظة السلف غيره مرشحا عنها فيختار الخلف من اي محافظة كانت".

وتنص الفقرة الثانية من المادة (٢) من قانون استبدال النواب على "اذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي، فيعوض من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاد اسماء المرشحين في محافظة ما، فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على ان يكون من بين من رشحهم الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة اخرى ومن الذين سبق للمفوضية ان صادقت على ترشيحهم".

وضرب حرب مثلا في وزير الشباب والرياضة جاسم محمد جعفر حيث صعد الى مجلس النواب عبر المقاعد التعويضية دون النظر الى المحافظة التي رشح عنها، غير انه لما اسندت اليه وزارة معينة يجب على ائتلاف دولة القانون استبداله بمرشح آخر من المحافظة نفسها التي كان جعفر مرشحاً عنها، وان المرشح علي الدباغ الذي كان عن كتلة الكفاءات في بغداد عندما اسندت اليه وزارة دولة يجب اعطاء مقعده الى مرشح من بغداد الا انه لم يكن هنالك مرشح آخر غير الدباغ عن المحافظة الامر الذي جعل ائتلاف دولة القانون اعطاء هذا المقعد الى مرشح عن محافظة بابل، مفضلا ان تقام الدعوى من المتضرر امام محكمة القضاء الاداري كونها تتعلق بتطبيق النصوص القانونية لا الدستورية حتى تقام امام المحكمة الاتحادية العليا.

يشار الى ان محكمة القضاء الإداري تنظر في القضايا التي تكون فيها الدولة بأحدى سلطاتها طرفا فيها وتشكلت بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩.

المحكمة الاتحادية العليا وعبر الناطق بأسمها القاضي عبد الستار البيرقدار اكدت تقديم بعض المرشحين دعاوى عدة امام المحكمة لغرض اعادة النظر بتوزيع المقاعد التعويضية ومقاعد الاستبدال.

واضاف البيرقدار في تصريح لـ"المدى" ان المحكمة اعلنت جميع الاطراف ذات الصلة ومجلس النواب، وسوف يتم تحديد موعد لعقد الجلسة التي ستنظر للدعاوى وتبادل اللوائح كي تصدر حكما بهذا الخصوص.

يذكر ان خلافاً يدور داخل اروقة ائتلاف وحدة العراق حول مسألة ترشيح جواد البولاني كنائب بديل عن علي الصجري والذي اسندت اليه وزارة الدولة لشؤون الخارجية، ففي الوقت الذي تصر فيه الاطراف التي تبنت هذا الترشيح على ان الكتل السياسية هي صاحبة الحق في الترشيح دون النظر الى المحافظة التي ينتمي اليها، يوجد في الجانب الآخر رأي تمثله الحكومة المحلية في صلاح الدين ومنظمات المجتمع المدني فيها والتي خرجت بتظاهرة في وقت سابق تعلن تمسكها بالقانون في احقية المحافظة بالمقعد، كون الصجري مرشحها ومن يخلفه يجب ان يكون من المحافظة نفسها.

وكانت تسريبات برلمانية قد كشفت أن رئيس البرلمان أسامة النجيفي قرر إيقاف عمليات استبدال النواب المستوزرين بآخرين إلى حين إصدار المحكمة الاتحادية، فتوى بخصوص الموقف من تعويض النواب بآخرين من محافظات مختلفة ما أثار اعتراضات واسعة في محافظات ميسان وذي قار وصلاح الدين.

و قال مصدر برلماني ان رئيس البرلمان قرر وقف عمليات استبدال نواب شغلوا حقائب وزارية بآخرين حتى تفتي المحكمة الاتحادية بالآلية أو المعايير التي يجب مراعاتها في الأمر.

وأشار إلى أن هذا الإجراء جاء بناء على اعتراضات عدد من مكونات الكتل الكبيرة على قرارات رؤسائهم بملء المقاعد الشاغرة بآخرين اتضح انهم من محافظات أخرى بخلاف أحكام قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥.

وذكر بيان من مكتب وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم، القيادي في التحالف الوطني العراقي، صدر امس انه التقى النجيفي وبحث معه في مسألة استبدال النواب الذين تم استيزارهم، واتفقا على وقف العملية حتى تبت المحكمة الاتحادية بالشكاوى المقدمة لها من أعضاء الكتل الذين غُبن حقهم القانوني في الترشح إلى مجلس النواب بدلاً من الذين تم ترشيحهم على وفق رغبات زعماء الكتل وليس على أساس أصوات الناخبين والاستحقاق القانوني.

عبد المهدي والخزاعي يتنافسان على نائب الرئيس والتركمان يخشون التهميش

□ متابعة/ المدى

اقر التحالف الوطني بوجود تنافس بين عادل عبدالمهدي وخضير الخزاعي على منصب نائب رئيس الجمهورية.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني علي العلاق للوكالة الاخبارية للانباء امس ان الكتلة التركمانية تطالب بمنصب نائب رئيس الجمهورية، لكن لم تحسم مطالبتها لغاية الآن، وان التحالف الوطني اتفق مبدئيا بأن يتصدى القيادي في المجلس الاعلى عادل عبد المهدي، والنائب عن ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي، لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

وكان القيادي في الجبهة التركمانية ارشد الصالحي قد قال ان مرشحي التحالف الوطني عادل عبد المهدي وخضير الخزاعي يتنافسان داخليا على تولي احدهما منصب نائب رئيس الجمهورية، مضيفاً ان احد نواب رئيس الجمهورية حسم للتركمان، وان الكتلة التركمانية لم تسم أية شخصية لغاية الآن.

وكان مجلس النواب قد صوت في جلسته الاعتيادية العشرين التي عقدت برئاسة اسامة النجيفي رئيس مجلس النواب الاحد الماضي، على مشروع قانون نواب رئيس الجمهورية.

وقال بيان للدائرة الاعلامية لمجلس النواب نشر على موقع المجلس ان النواب صوتوا بالاغلبية على مشروع قانون نواب رئيس الجمهورية الذي تضمن سبعة مواد لتنظيم احكام اختيار نائب رئيس الجمهورية والتعريف بمهامه أعمالاً لأحكام البند (ثانياً) من المادة (٦٩) من الدستوربعد عرض التعديلات التي اقترحتها اللجنة القانونية المؤقتة.

الى ذلك، كشف مصدر مطلع أن حجم المنافع الاجتماعية لكل نائب من نواب رئيس الجمهورية الثلاثة الذي صوت عليهم البرلمان اليوم تبلغ ١٨ مليون دولار سنويا، مبينا أن المبالغ خصصت لصرفها على احتياجات النواب الثلاثة والمشاريع التي ينفذونها لدعم المواطنين.

وقال المصدر لوكالة لسومرية نيوز ان "المنافع الاجتماعية لكل من نواب رئيس الجمهورية تبلغ ١٨ مليون دولار سنويا، أو ما يعادل ٢١ مليار دينار عراقي"، مبينا أن "مبالغ المنافع الاجتماعية تمنح للنائب شهريا".

وأضاف أن "المبالغ التي تمنح لنواب رئيس الجمهورية بإمكانهم إنفاقها على احتياجاتهم كالسفر وغيرها، إضافة للمشاريع التي يمكن أن ينفذها النائب خلال فترة توليه المنصب".

وينص مشروع قانون اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية على أن "يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائبا أو أكثر لرئيس الجمهورية وطرح هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية عند تحقق النصاب.

كما يشترط مشروع القانون في نائب رئيس الجمهورية "ما يشترط في رئيس الجمهورية طبقا لاحكام المادة الـ٦٨ من الدستور وأن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية او مايعادلها.

كما يلزم مشروع القانون نائب رئيس الجمهورية "بأن يؤدي اليمين الدستورية امام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة الخمسين من الدستور.

كما يحدد مشروع قانون اختيار نائب لرئيس الجمهورية او أكثر، ولاية نائب رئيس الجمهورية طبقا لاحكام المادة ٧٢ من الدستور.

وينص مشروع القانون على أن يمارس نائب رئيس الجمهورية الصلاحيات التي يخولها رئيس الجمهورية له من الصلاحيات المنصوص عليها في المادة (٧٣) من الدستور وأية صلاحية رئاسية أخرى واردة في الدستور، ويحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه، كما يحل عند خلو منصبه لأي سبب كان وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الخلو.

ويبين مشروع القانون أن لرئيس الجمهورية صلاحية قبول استقالة نائبه او إعفاءه من مهامه"، كما يعطي وزارة المالية صلاحية "تحديد راتب ومخصصات نائب رئيس الجمهورية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك في موازنة إضافية لرئاسة الجمهورية وفقا للقواعد المتبعة.

كما يشير المشروع إلى أن "لرئيس الجمهورية إصدار نظام داخلي لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون، وينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

من جانبها، اعتبرت الجبهة التركمانية المنضوية في التحالف الوطني، امس الثلاثاء، أن ترشيح وزير التربية السابق خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية يعد تهميشا للمكون التركماني، مبينة أنها ستقدم اعتراضا مكتوبا لمجلس النواب وستدعو إلى تنظيم اعتراض جماهيري في المناطق التركمانية في حال عدم تلبية مطالبها.

وقال النائب عن الجبهة محمد مهدي البياتي إن "اختيار نواب رئيس الجمهورية والوزراء لم يحسم حتى الآن"، مبينا أن "النائب الثالث والرابع لهذه المواقع السيادية بحاجة إلى تشريع قانون من قبل مجلس النواب، كما أن حسمها يكون بعد حسم الحقائب الوزارية".

وأضاف البياتي أن "موضوع النائب الأول والثاني لرئيس الجمهورية حسم، إلا أن النائب الثالث لا يحسم إلا بتشريع قانون"، مشيرا إلى أن "الجبهة التركمانية رشحت اسما لشغل هذا المنصب".

وكانت الكتلة التركمانية في التحالف الوطني قد أعلنت في الخامس عشر من الحالي، عن ترشيح محمد مهدي البياتي لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية عن التركمان، فيما كشف مصدر سياسي مطلع عن اتفاق شبه نهائي بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات بترشيح الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مع احتفاظ كل من عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي بمنصبيهما.

واعتبر عضو الجبهة التركمانية أن "اختيار خضير الخزاعي نائبا ثالثا لرئيس الجمهورية، مؤامرة لتهميش المكون التركماني مرة أخرى"، لافتا إلى أن "الجبهة التركمانية ستعترض بشدة، باعتبار أن النائب الثاني لرئيس الجمهورية من المكون العربي، ومن غير الممكن أن يكون الثالث أيضا من المكون نفسه، وذلك وفق الاتفاق الذي حصل مسبقا مع رئيس الجمهورية ورئيس إقليم كردستان".

وأشار النائب عن الجبهة التركمانية إلى أن "المكون التركماني لا يسعى للسلطة ولم يختر وزارة معينة، بقدر ما يبحث عن منصب سيادي يليق به، لأنه مكون ثالث ومهم في العراق"، مبيناً أن "الجبهة التركمانية ستقدم اعتراضها بشكل مكتوب إلى مجلس النواب، وقد يتعدى ذلك إلى اعتراض جماهيري في المناطق التركمانية في حال عدم تلبية مطالبه".

وسبق وأن طالب نواب يمثلون الأقلية التركمانية في مجلس النواب العراقي، نهاية تشرين الثاني الماضي، بالحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية وبعض الوزارات الخدمية، فيما أبدى رئيس الجمهورية جلال الطالباني رغبته بانتخاب نائب ثالث له، لافتا إلى أن الدستور لم ينص على ذلك، ولكن من الممكن أن يشرع بقانون.